# الراصد

# شؤون عربية

# 2016/04/07م

1437 هـ - 2015م

مسار النخبة
ELITE TRACK

## المحتويات

خفايا تنسيق ملك الأردن وإسرائيل في سوريا ..... 3

العقل العربي وسؤال الحرية والدولة ..... 4

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies

## خفايا تنسيق ملك الأردن وإسرائيل في سوريا

صالح النعامي النعامي نت 2016\4\7

أكدت مصادر إسرائيلية أن ما نسب لملك الأردن عبد الله الثاني، وتعلق بالعلاقة الثنائية مع إسرائيل والذي كشف النقاب عنه مؤخراً موقع "Middle east eye " البريطاني يدلل على أن كلاً من الأردن وإسرائيل ترتبطان بتحالف إستراتيجي تعززه جملة من المصالح الإستراتيجية المشتركة. وقال يوسي ميلمان معلق الشؤون الاستخبارية في صحيفة " معاريف " أن ما ورد في حديث الملك عبد الله في اللقاء الذي جمعه بـ 11 سيناتور أمريكي في 11 يناير وكشف تفاصيله الصحافي ديفيد هيرست يدلل على أن كلاً من الأردن وإسرائيل ينسقان خطواتهما في كل ما يتعلق بالأوضاع في سوريا. وفي قراءة نشرتها الصحيفة في عددها الصادر اليوم، نوه ميلمان إلى أن كلاً من عمان وتل أبيب تتبنيان نفس المواقف من التدخل الروسي في سوريا، معتبراً أن ما يدلل على ذلك تأكيد الملك أنه استجاب لطلب رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي جادي إيزنكوت وأوعز لقيادة الجيش الأردني بتدشين قناة اتصال بالجيش الروسي. وأوضح ميلمان أنه قد تأكد من خلال اتصالات أجراها مع العديد من المصادر من صحة ما نقله هيرست عن الملك في لقائه مع أعضاء الكونغرس. وأشار ميلمان إلى أن تأكيد الملك أنه طلب لقاء رئيس الموساد يوسي كوهين للتباحث حول تنسيق المواقف من التدخل الروسي في سوريا يندرج ضمن سياسة متبعة من قبل الملك حسين ونجله الملك عبد الله، اللذان حرصا على بناء قنوات اتصال قوية ومباشرة مع قادة " الموساد ". وحسب ميلمان فأن العلاقة بين ملوك الأردن وقادة الموساد مكنت هذا الجهاز وغيره من المؤسسات الأمنية الإسرائيلية من القيام بواجباتها العسكرية والأمنية. ونقل ميلمان عن رؤساء الموساد السابقين: إفرايم هليفي، وشبطاي شفيت وداني ياتوم تأكيدهم عقد لقاءات مع الملك السابق والحالي، مشيراً إلى أن رئيس الموساد السابق مئير ردغان زار القصر الملكي في عمان عدة مرات. وأشار ميلمان إلى أن الملك عبر عن عمق التنسيق والتعاون المشترك مع إسرائيل بشأن سوريا عندما نسب هيرست قوله لأعضاء الكونغرس: " عندما تتحدث إسرائيل مع روسيا فأنها تتحدث أيضاً باسم إسرائيل وعندما يتحدث الأردن مع روسيا فأنه يتحدث أيضاً باسم اسرائيل ". وتوقف ميلمان عند ما نسب للملك عبد الله بشأن تركيا، سيما تهجمه على رئيسها وزعمه بأنه المسؤول عن أزمة اللاجئين التي تعاني منها أوروبا ودعوته واشنطن لتقديم يد العون لكل من ألبانيا وكوسوفو خشية أن تسقطا في يد أردوغان. ويعد ميلمان أهم الخبراء بمجال العلاقات الأردنية الإسرائيلية، حيث أنه أحد مؤلفي كتاب " التعاون العدائي- العلاقات السرية بين الأردن وإسرائيل "، الذي صدر مطلع ثمانينيات القرن الماضي، وتضمن تفاصيل كشفت في حينه لأول مرة.

ويذكر أن وسائل الإعلام الإسرائيلية قد كشفت مؤخراً أن الأردن سمح لسلاح الجو الإسرائيلي بالتدرب في سمائه بسبب محدودية سعة الأجواء" الإسرائيلية ". وذكرت صحيفة " هارتس " أن سلاحي الجو الأردني والإسرائيلي قد شاركا في مناورة مشتركة في الولايات المتحدة، منوهة إلى أن طائرات إسرائيلية قامت بتزويد طائرات أردنية بالوقود أثناء رحلة الطيران للولايات المتحدة. ويشار إلى أن أيوب قرا نائب وزير التعاون الإقليمي الإسرائيلي قد كشف مؤخراً النقاب عن أن شركات إسرائيلية تصدر البضائع الأوروبية لعدد من الدول العربية عبر الأردن. ونقل موقع " عروتش شيفع " عن قرا قوله إن عام 2015 شهد زيادة بنسبة 25% على عدد الشاحنات التي تنقل البضائع من إسرائيل باتجاه الأردن ومن خلاله للعالم العربي. وزعم قرا أن إسرائيل قد حلت محل سوريا، التي كانت تمثل في السابق جسراً برياً لنقل البضائع الأوروبية للعالم العربي، منوهاً إلى أن البضائع الأوروبية تصل إلى ميناء حيفا في سفن شحن كبيرة ومن هناك يتم نقل البضائع في شاحنات إلى معبر الحدود مع الأردن، حيث يتم نقل هذه البضائع إلى دول عربية. لكن على الرغم من اعطاء الملك عبد الله الانطباع بأن أن تحالفاً وثيقاً يربط نظامه بإسرائيل، فأن هناك ما يدلل على أن تل أبيب تلعب لعبة مزدوجة مع الأردن. فقد ذكرت صحيفة " معاريف "

للدراسات والاستراتيجيات
For Studies & Strategies

مؤخراً أن إسرائيل ضغطت على الإدارة الأمريكية ومنعتها من تزويد الأردن بطائرات بدون طيار ذات قدرات هجومية، بحجة أن مثل هذه الطائرات يمكن أن تسقط في أيدي " المتطرفين " في حال انهار أو تضضع استقرار نظام الحكم في عمان.

## العقل العربي وسؤال الحرية والدولة

مهنا الحبيل الجزيرة نت 7\4\2016

تصطدم حركة تنظير العقل العربي اليوم بقضية بالغة الأهمية في إطار إعادة بناء مفاهيم الكفاح الفكري والسياسي لتحقيق هدف متفق عليه في مسيرة العقل العربي قبل استقلال الأقطار العربية النسبي وبعده، وهي الزحف نحو الدولة الرشيدة.

والدولة الرشيدة هي التي توصف بدولة الحقوق والحريات، أو دولة العدالة الدستورية، أو العدالة الاجتماعية، أو أي مصطلح يتفق مع حلم الدولة العادلة التي تُزيح الاستبداد، وتسمح للرأي السياسي والفكري بالتعبير عن ذاته، وتضمن قواعد قانونية ودستورية لحقوق الفرد ومساواته أمام القانون المنصف، وتحقيق الرفاه الاقتصادي له.

هذه المنظومة من التطلعات المشتركة التي تجمع بين التيارات الفكرية العربية إلى حد كبير هي مجمل حلم الرأي العام العربي بما فيه حزب الكنبة على الأقل وفقا للأدبيات التي سادت لعقود وازدهرت مع أجواء الربيع العربي، قبل عملية نقضه الدامي من الداخل والخارج.

ويرتكز التفكير غالبا على أن الحرية هي المسار الأول لتحقيق هدف الكفاح، وأن الدولة في منظومة التفكير كانت دولة استبداد وليست دولة شعب ولا دولة وطن الإنسان، وبالتالي فإن مخاوف التفتت من الكفاح المسلح أو العنف الثوري، لم تصل في حينها إلى الوقوف على النماذج الحالية، كوضع سوريا أو ليبيا أو اليمن أو شفا جرف هار كمصر.

فنموذج تونس الذي أُنقِذ بشق الأنفس للحفاظ على جذور الربيع العربي دون مواجهة دامية لم يتكرر، وهو يتعرض لضغوطات مختلفة، مما يفرض إعادة تقييم للفكرة في العقل العربي، ليس في تحقيق حلم الدولة الرشيدة، ولكن في أي مسلك تتجه إليه.

كما أن معادلة دحرجة الإصلاح أو تحقيق اختراق في نظم الاستبداد، لم تتم أبدا بدون تكلفة وتضحيات، لكن السؤال هو ماذا بعد التضحيات، هل هو سقوط دولة الاستبداد، أم سقوط دولة الجغرافيا والإنسان العربي، وهو ما يفتح أبواب الجحيم على مصاريعها، ثم تتحول المهمة إلى البحث عن مخرج يوقف القتل ويُبقي دولة الجغرافيا التاريخية للإنسان العربي، ليؤسس عليها إطلاق الحلم من جديد، وليس تعزيز أو تدشين حركة الكفاح الثقافي والسياسي لصناعة الدولة الرشيدة الوليدة.

وليست مهمة هذا المقال تصنيف كل التجارب وأين تقف من هذا المعيار، فضلا عن تقييمها، وإنما الوقوف عند السؤال المحوري، أين الطريق الأسلم إنسانيا ونضاليا لعودة الحلم الذي يمكن للإنسان العربي تحقيقه، كما حققه شركاء في هذه الأرض.

إن نموذج التحديات التي واجهت الإنساني العربي كانت من التعقيد والفظاعة بمكان، فقرار القوى الدولية ترك معادلة توحش النظام تفتك بالثورة وتوظف الأقليات في حرب اندفعت بين فكرة انتحار الأقلية أو نجاحها في تصفية الأغلبية للحد المطلوب، هذا التوحش سبق توحش داعش (تنظيم الدولة الإسلامية) وغزو الغلو البربري للجماعات الدينية المخالفة نهجا وأصلا لمفاهيم الإسلام، والحديث هنا عن النموذج السوري.

مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

أما في النموذج المصري فقد تُركت الآلة العسكرية حتى الساعة تدمر البناء الديمقراطي الذي بناه المناضل المدني المصري خلال الفترات الماضية، وذلك عبر استئصال أمني وعسكري واسع، برضى غربي وتأييد ضمني، وتدخل مالي خليجي ضخم تمكن من تغيير المعادلة بالفعل، هذا في تأثيرات الخارج.

أما الداخل فإن مستوى الصراع الفكري بين التيارات العربية الإسلامية والعلمانية، وحتى في داخل كل منها، لم يحقق أدنى درجات التفاهم سواء في مصر أو في ليبيا، وإن كان قد حقق ذلك بنسبة كبيرة في اليمن، لكن اللعبة الإقليمية كانت أكبر قدرة منه، فتناوبت على إسقاطه بذراع محلي.

وهنا نصل إلى تحرير مصطلح مهم ربما يعتمد على إرث إنساني في التاريخ الإسلامي، وفي تاريخ الحركة اليسارية وهو مصطلح العنف الثوري، الذي استخدم كثيرا في تاريخ وأدبيات الحركات اليسارية قبل وبعد الوصول إلى الحكم، وهو قريب من مصطلح الكفاح المسلح الذي استخدم في التاريخ الإسلامي لعزل الظالم المستبد، وكان يهدف إلى مواجهة ظلم السلاطين وتمكين من هو أحق منهم -حسب تقدير العلماء الثوار.

ورغم ثبوت الأمر تاريخيا، فإن الخلاصة التي انتهى إليها الفقه الشرعي تتحفظ على الكفاح المسلح لاقترانه بسفك وإراقة الدماء، ولكن البديل التاريخي كان أسوء، كما جري في دولة بني العباس التي قامت بعد حكم بني أمية، وارتكبت مجازر ضدهم وضد معارضيها.

أما العنف الثوري في فكر اليسار فهو أداة اضطرارية، لمواجهة القمع المستفحل من المستبد، بغض النظر عن عدالة الأيديولوجية اليسارية المواجهة له، المهم أنه محاولة لصناعة توازن رعب أمام ذلك الاستبداد، أما الوجه الآخر كما احتضنته أميركا اللاتينية، فتمثل حركات مسلحة واسعة، وصلت إلى خنق الحكومات اليمينية الموالية لواشنطن، وإقامة أنظمة بديلة لصالح اليسار الديمقراطي.

وفي الواقع فإن حالة الربيع العربي لم تتخذ ابتداء مسار عنف ثوري، ولكن تطورت الأمور قهرا حتى بات من ممكن أن يصنف الدفع المدني الحاشد لإسقاط النظام عبر مظاهرات قوية ومتتالية، وتحييد قوات القمع بكفاح نوعي ومعبر عن مصطلح العنف الثوري المدني، محاولة لتقريب الفكرة من الواقع، وهذا طبعا قبل انتقال الوضع إلى مواجهة مسلحة شاملة.

وهنا يفتح الباب لعصف ذهني وحوار ضروري للغاية، لتقييم هذه الأداة النضالية، وهي العنف الثوري المدني، فما كان يجري من حسابات مختلفة بين المعسكر اليساري الشيوعي وبين المعسكر الإمبريالي لا وجود له اليوم، ولا لمساحة تسمح لأي تحرك ثوري مدني للشرق المسلم أو الوطن العربي في التوازن الدولي.

فكتلة الموقف الدولي تتحشد ضد هذه الطموحات، فضلا عن دور القرار الإسرائيلي المستقل أو المشترك، مع قوى المشروع الغربي في خنق هذه المحاولات، والتوحد ولو مع شريك مختلف كما جرى مع إيران، أو رأس مال سياسي عربي لإسقاط هذه المحاولات بأي سبيل.

وعليه فإن تقدير حسابات التقدم نحو العنف الثوري المدني، لا تنطلق من مشروعية وحجم مظالم الشعب، وإنما من تقييم الموقف واستشراف النتائج، ومن ثم العودة إلى سؤال مهم هو الآخر، وهو هل استكملت حركة الكفاح العربي الحقوقي متطلبات ما قبل العنف الثوري المدني، لتأمين الشعب من حرب أهلية أو جحيم فوق طاقته، أو حروب تصب عليه من كل ناحية لوأد ربيعه في ليلة عرسه.

Center مركز GAZA غزة للدراسات والاستراتيجيات For Studies & Strategies

هنا تحديدا تبرز مسارات الكفاح الأخرى، سياسيا وثقافيا كبنية تحتية للمجتمع العربي الهش في إمكانية توظيفه، وقد رأى العالم لا العرب فقط، كيف تحولت أهازيج الحرية العربية، إلى ذكرى سيئة بمجرد عودة المستبد إلى أدوات التأثير، وتفويج جزء من الرأي العام ضد قيم الحرية، لطبيعة خوف الإنسان من القمع والمصير المجهول.

تم بحمد الله

********

******

***

*

مركز غزة للدراسات والاستراتيجيات
Center GAZA For Studies & Strategies